Political and Economic Motivations Behind Chancellor Bismarck's Stance on the 1882 British Occupation of Egypt and Their Impact on Anglo-German Relations

Abdul Majeed I. Al Haj Ali[(1)*] **Alaa Kamel Saada**[(2)]

(1) Assistant Professor, Department of History, Al al-Bayt University, Al-Mafraq, Jordan.
Orcid No: https://orcid.org/0000-0001-5298-0280
(2) Associate Professor, Department of History, Al al-Bayt University, Al-Mafraq, Jordan
Orcid No: https://orcid.org/0000-0003-1069-5304

Received: 11/2/2026
Accepted: 23/4/2026
Published: 30/6/2026

* ***Corresponding Author:***
alhajali@aabu.edu.jo

DOI:https://doi.org/10.59759/art.v5i2.1896

Abstract

Objectives: This study aims to examine Chancellor Bismarck's position on Britain's occupation of Egypt in 1882, along with the political and economic motives behind it, and its subsequent implications for German foreign policy.

Methods: The study employs an analytical historical approach based on documents from the German and French Ministries of Foreign Affairs, along with contemporary academic sources. It also applies discourse analysis to examine the implications of Bismarck's speeches, which contributes to uncovering the strategic foundations of his stance toward the Egyptian question.

Results: The study reveals that Bismarck encouraged Britain to occupy Egypt for political and economic reasons, adopting a strategy aimed at creating international points of tension that Germany could later exploit. However, this policy ultimately failed, as Britain recognized Bismarck's strategy and used it to shift onto Germany the responsibility of protecting the Black Sea Straits against Russian expansion.

Conclusions: The study demonstrates that Bismarck used Britain's 1882 occupation of Egypt as a tool to manage European power balances and to prevent a French–Russian rapprochement, while simultaneously attempting to draw Britain closer to Germany. It further reveals the central role of economic factors in shaping his policy, particularly in light of expanding German investments within the Ottoman Empire. However, this strategy failed to secure an alliance with London, leaving adverse effects on the German Empire's position within the international system in the years leading up to the First World War.

Keywords: The Egyptian Question, Bismarck, The Eastern Question, British Occupation of Egypt, German-British Relations.

الدوافع السياسية والاقتصادية لموقف المستشار الألماني بسمارك تجاه الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م وأثرها على العلاقات الألمانية البريطانية

عبد المجيد إبراهيم الحاج علي[1] عـــلاء كامـــل سعـــادة[2]

(1) أستاذ مساعد، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

(1) أستاذ مشارك، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

ملخص

الأهداف: يهدف البحث إلى دراسة موقف المستشار الألماني بسمارك من احتلال بريطانيا لمصر في 1882م، ودوافعه السياسية والاقتصادية وتبعاته على السياسة الخارجية الألمانية لاحقًا.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي بالاستناد إلى وثائق وزارة الخارجية الألمانية والفرنسية ومصادر أكاديمية حديثة. كما وظّفت منهج تحليل الخطاب لفحص دلالات خطابات بسمارك. وأسهم ذلك في الكشف عن مرتكزاته الاستراتيجية تجاه المسألة المصرية.

النتائج: تبين أن بسمارك شجع بريطانيا على احتلال مصر استنادًا إلى اعتبارات سياسية واقتصادية، متبعًا استراتيجية خلق بؤر نزاع دولية يمكن لألمانيا استغلالها لاحقًا. إلا أن هذه السياسة أثبتت فشلها، حيث أدركت بريطانيا استراتيجية بسمارك واستغلتها لتحميل ألمانيا مسؤولية حماية مضائق البحر الأسود من التوسع الروسي.

الخلاصة: يبيّن البحث أنّ بسمارك استغلّ الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م كأداة لإدارة توازنات أوروبا ومنع التقارب الفرنسي–الروسي، مع السعي لاستمالة بريطانيا إلى جانبه. كما يكشف الدور المحوري للعامل الاقتصادي في توجيه سياسته، خاصة مع اتساع الاستثمارات الألمانية داخل الدولة العثمانية. غير أنّ هذه الاستراتيجية أخفقت في تحقيق تحالف مع لندن، مما ترك آثارًا سلبية على موقع الرايخ داخل النظام الدولي قبيل الحرب العالمية الأولى.

الكلمات الدّالة: المسألة المصرية، بسمارك، المسألة الشّرقيّة، الاحتلال البريطاني لمصر، العلاقات الألمانيّة البريطانية.

المقدمة.

عُرف المستشار الألماني بسمارك بمهندس سياسة التحالفات التي ظهرت في الدوائر السياسية الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وكان بسمارك الذي أتقن هذه السياسة يهدف الى استغلال بؤر النزاعات لبناء تحالفات تخدم المصالح الألمانية بشتى الاتجاهات السياسية وعلى مختلف الصعد. وعلى الرغم من التغير السياسي الذي حصل بعد خروجه من السلطة إلا أن سياسة بسمارك كانت قد وضعت اتجاه السكة التي قادت الساسة الألمان لاحقًا نحو المواجهة مع القوى العظمى في الحرب العالمية الأولى. فما زالت مواقف بسمارك السياسية وتبعاتها محل نقاش عند العديد من المؤرخين الألمان حتى الآن.

يُعتبر تحليل موقف بسمارك تجاه احتلال بريطانيا لمصر عام 1882م، ودور العامل الاقتصادي فيه، مدخلاً هاماً لفهم السياسة الخارجية الألمانية في عهد بسمارك. حيث يُوضح هذا الموقف أهمية مصر في السياسة الألمانية تجاه الدول العظمى، ويُعتبر مثالًا على التكتيك الدبلوماسي الذي اتبعته حكومة ألمانيا في تلك الفترة، مما دفع بألمانيا نحو الانخراط في الصراع الاستعماري حول العالم. وخاصة ممتلكات الدولة العثمانية. ومن خلال دراسة هذا الموضوع، يمكننا استكشاف تنامي الاهتمام الألماني بالمنطقة وبالصراعات الإقليمية، مما يساهم في فهم أعمق للسياسة الدولية في القرن التاسع عشر.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدوافع السياسية والاقتصادية التي أثرت على موقف المستشار الألماني بسمارك تجاه المسألة المصرية، وكيفية تأثير هذا الموقف على تطور العلاقات الألمانية البريطانية. بالإضافة إلى تحليل النتائج اللاحقة لهذا الموقف على سياسة التحالفات الخارجية الألمانية. وتسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هو الموقف السياسي الذي اتخذه بسمارك في المراحل الأولى من الأزمة المصرية، وما هي الأهداف السياسية التي سعى إلى تحقيقها من وراء هذا الموقف، في ضوء التفاعلات الدبلوماسية والاستراتيجيات القومية آنذاك؟
2. كيف ارتبط موقف بسمارك تجاه المسألة المصرية بالحرب الاقتصادية الفرنسية ضد ألمانيا، وهما يشكلان جزءًا من الصراعات الاقتصادية والسياسية الأوروبية في تلك الفترة؟
3. إلى أي مدى أثر تدهور العلاقات السياسية والاقتصادية الألمانية الروسية على مساعي

بسمارك السياسية تجاه بريطانيا في شأن المسألة المصرية، وما هي التداعيات السياسية لهذا التأثير؟

4. ما مدى قوة تأثير العوامل الاقتصادية على موقف بسمارك من المسألة المصرية، خاصة فيما يتعلق بالسعي لإقامة تقارب مع بريطانيا، ومنح غطاء للاقتصاد الألماني المتنامي الاهتمام بالدولة العثمانية؟
5. كيف نجحت بريطانيا، بعد احتلالها لمصر، في توظيف موقف بسمارك الداعم للاحتلال من خلال العامل الاقتصادي لخدمة سياستها، خاصة بتحميل الحلف الألماني النمساوي مسؤولية حماية مضائق البحر الأسود من روسيا، وما هي النتائج الاستراتيجية لهذا التوظيف؟

أهمية الدراسة:

أولًا: الأهمية العلمية للدراسة

تبرز الأهمية العلمية للدراسة في معالجتها التحليلية للدوافع السياسية والاقتصادية التي أسهمت في تشكيل موقف المستشار الألماني أوتو فون بسمارك تجاه المسألة المصرية، وفي كشف الدوافع الاستراتيجية الكامنة خلف تشجيعه للاحتلال البريطاني لمصر. كما تُسهم الدراسة في توسيع الفهم الأكاديمي للعلاقة بين العوامل الاقتصادية وصنع القرار السياسي الخارجي، وتُقدّم قراءة معمّقة لدور ألمانيا ضمن التفاعلات الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر، بما يعزز الأدبيات النظرية في مجال تاريخ العلاقات الدولية.

ثانيًا: الأهمية العملية للدراسة

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في توضيح الكيفية التي استطاعت بها بريطانيا توظيف موقف بسمارك بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، وهو ما يوفر إطارًا تفسيريًا يساعد في فهم آليات إدارة القوى الكبرى للأزمات الإقليمية وتوجيهها. كما تفتح نتائج الدراسة المجال أمام تحليلات مقارنة معاصرة تتعلق بانتقال الأعباء الاستراتيجية بين الدول، وتفسير تحوّل القرارات التكتيكية إلى التزامات طويلة المدى ضمن سياق التنافس الدولي.

أولا: نشوء الأزمة المصرية وتبلور الموقف الألماني منها

مثّلت ثورة أحمد عرابي في شباط/فبراير 1881م نقطة تحوّل فارقة في التاريخ السياسي

الحديث لمصر، إذ كشفت عن تنامي الوعي القومي واحتدام الصراع بين السلطة الخديوية والقوى الوطنية. وقد جاءت هذه التطورات في مرحلة كانت فيها قناة السويس قد أصبحت محورًا رئيسيًا في الاستراتيجية الأوروبية، مما جعل مصر مجالًا حيويًا للتنافس بين القوى الكبرى، ولا سيما فرنسا – صاحبة المشروع – وبريطانيا التي اعتبرت القناة شريانًا لأمن إمبراطوريتها العالمي. وبذلك، لم تُقرأ الثورة داخل سياقها المصري فقط، بل في إطار لعبة التوازنات الأوروبية التي كانت تتشكل مع نهاية القرن التاسع عشر.

في هذا السياق المتوتر، أدرك بسمارك أن التغيّر السياسي في القاهرة قد يفتح الباب أمام تدخل عسكري أو سياسي مباشر من بريطانيا وفرنسا، وهو ما دفعه إلى تبني موقف محسوب يقوم على الحياد الظاهري والانخراط غير المباشر. فقد رأى أن السماح للقوتين بالتورط في الأزمة يخدم المصالح الألمانية من زاويتين:

1. إضعاف فرص التقارب بين لندن وباريس ضد التحالف الألماني–النمساوي.
2. استنزاف القوى الأوروبية في مستعمراتها عبر الاحتكاك بشعوب شمال أفريقيا، مما يخلق تصدعات داخلية في سياساتها الإمبراطورية (Windelband, 1940, p. 267).

هنا تتضح براعة بسمارك في توظيف الأزمات الإقليمية ضمن إطار استراتيجي أوسع — فهو لم ينظر إلى المسألة المصرية كقضية منعزلة، بل كفرصة للهندسة السياسية داخل النظام الأوروبي.

أبدت الحكومة البريطانية معارضة واضحة لأي تدخل عثماني في مصر، إذ رأت في احتمال عودة النفوذ المباشر لإسطنبول تهديدًا مباشرًا لتوازن القوى في المنطقة. فربط مصر بالباب العالي كان من شأنه أن يعيد فتح ملف «المسألة الشرقية» على نحو يسمح لكلٍّ من روسيا والنمسا بادعاء حقّ التدخل في الشؤون المصرية، استنادًا إلى دورهما التقليدي في حماية المصالح الأوروبية داخل الدولة العثمانية. ومن منظور بريطانيا، كان ذلك التطور سيقوّض نفوذها البحري على طريق الهند ويهدد سيطرتها على قناة السويس، التي باتت حجر الزاوية في منظومتها الإمبراطورية.

في المقابل، اتخذ بسمارك موقفًا أكثر هدوءاً؛ إذ رأى، بوصفه ممثلًا لمصالح القوى الشرقية (روسيا والنمسا)، أن التعامل السلبي مع الباب العالي قد يفتح الباب أمام زعزعة إضافية في منطقة تعجّ بالتوترات، وأن ترك السلطان يواجه الأزمة دون دعم قد يؤدي إلى تداعيات غير محسوبة (Windelband, 1940, p. 268). وهنا يتضح جانب من براعة بسمارك في إدارة «التوازن

الدقيق» داخل المسألة الشرقية: فهو لم يكن يسعى إلى تمكين الدولة العثمانية بقدر ما كان يريد الحفاظ على وضع قائم هشّ يمنع الانفجار ويحول دون نشوب حرب أوروبية واسعة.

ومن خلال هذا الموقف، حاول بسمارك إظهار حياد ألماني محسوب؛ حياد يتيح له تجنب الصدام مع أيٍّ من القوى الأوروبية، وفي الوقت نفسه يعزز استقرار «تحالف الأباطرة الثلاثة» (روسيا، النمسا، ألمانيا). فالسياسة الألمانية تجاه الشرق لم تكن موجهة نحو المكاسب الاستعمارية المباشرة، بل نحو تعزيز التحالفات القائمة وضمان وحدة الموقف بين حلفاء ألمانيا، وهو هدف استراتيجي له أولوية أعلى من أي نفوذ محتمل في مصر.

وعندما سعى السلطان العثماني إلى استغلال التباين بين المواقف الأوروبية حيال الأزمة المصرية، وأرسل في أيلول/سبتمبر 1881م المارشال علي نظامي باشا وسكرتيره رشيد بي إلى برلين طلبًا لدعم ألماني صريح، جاء رد بسمارك دقيقًا ومحمّلًا بالرسائل السياسية. فقد أوضح وزير الدولة الألمانية للمبعوث العثماني أن علاقات التفاهم بين الجانبين تستمر فقط ما دامت المصالح المشتركة هي الأساس، سواء أكانت هذه العلاقات في إطار تحالف أم دونه. وهنا، يلمس القارئ كيف كان بسمارك حريصًا على عدم تقديم التزامات تُقيّد حرية الحركة الألمانية أو تجرّه إلى مواجهة دبلوماسية مع القوى الأوروبية الأخرى.

وقد ذهبت برلين أبعد من ذلك حين طالبت الدولة العثمانية بوجوب مراعاة مصالح الدول الصديقة لألمانيا في أوروبا، بما يعكس إدراك بسمارك بأن قوة ألمانيا لا تُقاس بحضورها المباشر في الأزمة المصرية، بل بقدرتها على الحفاظ على شبكة تحالفات أوروبية متماسكة .وفي هذا السياق، استخدم بسمارك المسألة المصرية كأداة لفرض نوع من «الانضباط السياسي» على الدولة العثمانية، عبر تذكيرها بأن دعم ألمانيا مشروط بسلوكها مع السياسات التي لا تُربك الموقف الأوروبي العام (GP, III, Nr. 671, p. 403).

إن الربط بين هذه الأحداث يؤكد أن بسمارك لم ينظر إلى المسألة المصرية من منظورٍ مصري–عثماني أو بريطاني–فرنسي ضيق، بل من منظور استراتيجي أوروبي واسع، حيث كانت أي خطوة في الشرق تُحسب وفق أثرها على المعادلة الكبرى:

كيف يمكن الحفاظ على الاستقرار الأوروبي دون إضعاف حلفاء ألمانيا ودون السماح لأي قوة منافسة — خاصة فرنسا أو بريطانيا — بأن تحقق مكاسب استراتيجية على حساب الرايخ؟

يتّضح من خلال هذا المشهد الدبلوماسي المعقّد أن موقف بسمارك لم يكن تعبيرًا عن حياد

سلبي، بل كان موقفًا فاعلًا ومبنيًّا على حسابات دقيقة هدفها ضمان استمرار ألمانيا مركزًا للتوازن في النظام الأوروبي. فقد أدرك المستشار الألماني أن أي صدام مباشر في الشرق الأوسط لن يخدم المصالح الأساسية للرايخ الألماني، بل قد يربك شبكة التحالفات التي بناها بعناية، وخاصة "تحالف الأباطرة الثلاثة". ولذلك اتخذ مسارًا سياسيًا قوامه تحييد المخاطر دون الانخراط في التزامات قد تجرّ ألمانيا إلى صراعات لا تريدها.

ومن خلال هذا النهج المتزن تجاه الدولة العثمانية، استطاع بسمارك تحويل المسألة المصرية إلى رافعة سياسية تخدم الاستراتيجية الألمانية. فمن جهة، شجّع السلطان العثماني على الحفاظ على صلاته الوثيقة مع حلف الأباطرة الثلاثة، مانعًا إيّاه من اتخاذ خطوات متهوّرة قد تخلق احتكاكًا مع فرنسا الحليفة المحتملة لألمانيا في بعض الملفات. ومن جهة أخرى، أبدى دعمًا ضمنيًا لمواقف بريطانيا وفرنسا، ما أكسبه وُدّ القوتين في لحظة كانت فيها ألمانيا بحاجة إلى تجنب تكوّن أي محور عدائي ضدهما. وهكذا، استطاع بسمارك أن يضع ألمانيا في موقع المستفيد من الأزمة من دون أن يدفع ثمنًا مباشرًا.

وتكشف مراسلات بسمارك مع لندن وباريس عن رؤيته لطبيعة الصراع في مصر، إذ اعتبر أن التدخل العثماني هو الخيار الأكثر ملاءمة للأوروبيين لمواجهة تنامي القومية العربية والاتجاهات الإسلامية. فبرأيه، يشكّل القوميون العرب – بما يحملونه من خطاب تعبوي – خطرًا على المصالح الأوروبية أكبر بكثير من السلطان العثماني الذي كان، رغم ضعفه، بحاجة إلى الدول الغربية ومستعدًا للتعاون معها (GP, IV, Nr. 729, p. 37). ويعكس هذا التحليل رؤية بسمارك لبنية الشرق الأوسط: فهو يفضل الحفاظ على سلطنة ضعيفة ولكن قابلة للتعامل السياسي، على نشوء قوى وطنية قد تهدّد الوجود الأوروبي في المنطقة.

ورغم إدراك بسمارك لصعود مكانة ألمانيا كقوة عظمى، إلا أنّ ذاكرة أزمة "الحرب في الأفق" (Krieg-in-Sicht-Krise) مع فرنسا جعلته حذرًا من إظهار أي طموحات توسعية في الشرق (Meyer, 1907, p. 215). فقد كان مقتنعًا بأنّ تجنّب الظهور بمظهر القوة الطامعة هو جزء أساسي من استراتيجية الاستقرار الأوروبي التي يتبنّاها (GP, IV, Nr. 724, p. 29). وقد عبّر عن ذلك صراحة أمام الرايخستاغ/ مجلس الشعب (Reichstag) سنة 1876م عندما أكد أنه لن يوصي بأي تدخل ألماني في نزاعات الشرق، لأن ألمانيا – على حد قوله – "لا تمتلك في هذا النزاع

ما يستحق التضحية بعظام جندي واحد" (Geiss, 1978, p. 6). وهذا التصريح لم يكن مجرد موقف أخلاقي، بل تجسيدًا لأسلوب "الواقعية السياسية" الذي اتبعه بسمارك بحذافيره.

ومع تصاعد التوتر البريطاني–الفرنسي عام 1882م بشأن الاستعراض البحري قبالة السواحل المصرية، وجد بسمارك نفسه أمام فرصة سياسية نادرة. فقد أدّى التباين بين الموقفين إلى تقويض أي احتمال لتنسيق استعماري مشترك بين القوتين، الأمر الذي صبّ مباشرة في مصلحة ألمانيا. وتحت ضغط الرأي العام الفرنسي، أمر رئيس الوزراء شارل فريسينيت (Charle Freycinet 1828–1923) الأسطول الفرنسي بالانسحاب، ما كشف هشاشة التنسيق بين باريس ولندن (Documents Diplomatiques Français, 1932 [DDF, 1932] , P. V).

في هذه اللحظة، تحرك بسمارك بسرعة لاستثمار الوضع. إذ أصدر تعليمات واضحة لسفيره في لندن، غراف مونستر (Graf Münster 1820–1902)، بأن يظهر للحكومة البريطانية أنّ ألمانيا لا تعارض مصالح بريطانيا في مصر (Rachfahl, 1922, p. 7f). وقد كان لهذه الرسالة هدفان:

1. خلق مناخ من الثقة بين برلين ولندن يمهّد لاحقًا لاستمالة بريطانيا إلى جانب التحالف الألماني–النمساوي.
2. ضمان ألا يؤدي الانفراد البريطاني بمصر إلى إعادة التقارب الفرنسي–البريطاني، وهو التقارب الذي كان يشكل خطرًا على الأمن القاري الألماني.

وبذلك، استطاع بسمارك تحويل التوتر البريطاني–الفرنسي إلى فرصة لتعزيز موقع ألمانيا في أوروبا، من دون أن يتورط في أي خطوة عسكرية أو سياسية مباشرة في مصر نفسها. وهذا ما يبرز من جديد قدرته على توجيه الأزمات الإقليمية لخدمة توازن القوى الأوروبي بما يتماشى مع فلسفته الكبرى في السياسة الدولية.

ثانيًا: استغلال بسمارك احتلال بريطانيا لمصر لتعزيز التحالف السياسي والاقتصادي مع بريطانيا

بدا إقدام بريطانيا على احتلال قناة السويس في 9 آب 1882م خطوة ذات أهمية كبيرة، حيث كان بسمارك قد شجعها مسبقًا لتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية غير المعلنة (GP, IV, Nr. 729, p. 37). فمن وجهة نظر بسمارك، يُعتبر ربط إنجلترا بمصر الوسيلة التي ستجبر الإنجليز من خلالها على المجيء "zum Kommen zwingen" للتحالف مع ألمانيا.

تتجلى رؤية بسمارك المتمثلة في احتلال بريطانيا لمصر كوسيلة ضغط ستجبر بريطانيا على التحالف مع ألمانيا في رسالته إلى السفير الألماني في فيينا، رويس (Reuß 1825–1906)، بتاريخ 10 آب 1882م. إذ يرى بسمارك أن إقدام إنجلترا على هذه الخطوة من شأنه أن يزيد من تعقيدات وضعها العالمي، حيث ستجد نفسها أمام تحديات متعددة على امتداد القارات. وسيكون عليها التعامل مع القوى البحرية المنافسة، والمصالح الفرنسية في المنطقة، والسياسة الروسية في آسيا، والتوترات في العالم الإسلامي. أمام هذه التحديات، لن تجد إنجلترا على المدى البعيد مفرًا لها سوى تعزيز تحالفها مع ألمانيا للحفاظ على مكاسبها في الشرق (Windelband, 1940, p. 354).

حاول بسمارك في بداية الأزمة توجيه تدخل بريطانيا في مصر ليكون من خلال الدولة العثمانية، وهذا التوجه كان يرمي إلى سياسة بسمارك من المنظور البعيد والمتمثل في الحفاظ على الدولة العثمانية ومنع تقسيمها بين الدول العظمى، مما قد يؤدي إلى تحجيم نفوذ ألمانيا السياسي والاقتصادي في تلك المناطق قبل أن تأخذ ألمانيا مكانتها بين هذه الدول كدولة عظمى مستقلة وذات سيادة كاملة. ومن ناحية أخرى، خشي بسمارك من إثارة نزاع بين الدول العظمى قد يؤدي بالنهاية إلى اندلاع حرب تكون ساحاتها فوق الأراضي الألمانية.

أظهرت المداولات السياسية بشأن الأزمة المصرية في إسطنبول قبيل الاحتلال تنامي دور ألمانيا سياسيًا في الدولة العثمانية وتراجع الدور البريطاني، ويعود ذلك إلى تطور في سياسة بسمارك الخارجية، حيث بدأ بدمج موضوع الدولة العثمانية (المسألة الشرقية) في سياسات ألمانيا الخارجية، ومنها علاقات ألمانيا بالدول العظمى وخاصة بريطانيا.

أراد المستشار الألماني، من خلال حثّه للساسة الإنجليز على التدخل في مصر تحت غطاء السلطان العثماني، تحقيق هدفه المتمثّل في الإبقاء على تبعية مصر للدولة العثمانية، وبذلك تظلّ المصالح الألمانية بعيدة عن سيطرة الدول الأوروبية. كما إن تحقيق المصالح البريطانية والأوروبية في مصر يبقى مرتبطًا بطبيعة العلاقات الألمانية-العثمانية، وهو ما يجعل تلك الدول مدينةً لألمانيا في هذا الشأن.

على الرغم من تقديم بسمارك النصائح لوزير الخارجية البريطاني لورد قرانفيل Lord Granvilles (1815–1891) بعدم تدخل بريطانيا في مصر بشكل مباشر، وحثها على إشراك أو دعم السلطان العثماني في عملية السيطرة على الوضع السياسي والأمني في مصر، فإنه في نفس الوقت حرص على

إظهار دعمه المطلق للحكومة البريطانية في حال إقدامها على احتلال مصر، بل طلب منها القيام بذلك. وهذا ما صرح به لورد قرانفيل، وحاول بسمارك نفيه لاحقًا في جلسة الرايخستاق (Reichstag)/ مجلس الشعب بتاريخ 2 آذار 1885م (GP, IV, Nr. 729, p. 37).

سعى بسمارك من خلال هذا التوجه استباق الأحداث فيما إذا حاولت بريطانيا فرض الأمر الواقع واحتلت مصر، وهذا ما حصل بالفعل، وذلك ليبقي على سياسة الباب المفتوح باتجاه بناء علاقات التقارب مع بريطانيا، وللحفاظ على مصالح ألمانيا الاقتصادية في مصر التي حاول إخفائها قبل الاحتلال. فكما جاء في رسالة هيربرت فون بسمارك لوالده بتاريخ 16 حزيران 1884م، بأن اللورد قرانفيل حينما علم بأن حجم الاستثمارات الألمانية في مصر قد بلغ 100 مليون مارك، بدى عليه الانزعاج، وقال: "لطالما ظننت أنكم لا تهتمون بمصر إطلاقًا". أجاب هيربرت فون بسمارك: "بأننا لم نكن على علم بحجم مصالحنا المادية في مصر" (GP, IV, Nr. 745, p. 64f). تظهر الدراسة أن ألمانيا من ناحية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في مصر كانت تفضل الوجود البريطاني في مصر على الوجود الفرنسي.

من ناحية أخرى، كان بسمارك يدرك أن ألمانيا ليس لديها القدرة العسكرية لفرض رؤيتها في المسألة المصرية أمام التفوق البحري البريطاني (GP, IV, Nr. 733, p. 46).

إلا أن الحكومة البريطانية رفضت مقترحات بسمارك بعدم التدخل المباشر في مصر، وأقدمت في 9 آب 1882م على احتلال مصر وفرضت سياسة الأمر الواقع باحتلالها مصر. الأمر الذي دفع بسمارك إلى التماهي في دعم سياسة بريطانيا في احتلال مصر، مستخدمًا هذا الموقف كوسيلة ضغط ضد بريطانيا لدفعها لدخول معاهدة تحالف مع ألمانيا.

إذ كان بسمارك يجد بهذا التحالف المنفذ الرئيس لإخراج السياسة الألمانية من المنعطف الخطير في التحولات الأخيرة في العلاقات الألمانية الأوروبية، خاصة العلاقات الألمانية الفرنسية والروسية، ولإيجاد حلول لمشكلات الاقتصاد المتنامي الذي يرافقه اللوبي الداخلي الضاغط باتجاه التوجه الاستعماري للرايخ الألماني (Delbrück, 1915, p. 175ff).

بسمارك كان يدرك أن ألمانيا لا تستطيع تحمل مسؤولية المستعمرات، وليس لديها القوة بما يكفي لإدارتها وحمايتها دون الاتكاء على قوة بحرية مثل بريطانيا. وقد صرح بذلك لاحقًا في خطابه الشهير في 6 شباط 1888م، حيث قال: "نحن الألمان لا نخاف إلا الله في العالم، والخوف أفضل من الحب. أريد أن أخبركم لماذا لا نملك مستعمرات: نحن لسنا جاهزين بعد

لارتداء معطف الفراء" (Bismarck, 1888, p.733).

ولكن بسمارك، حيث كان يراهن على تدخل السلطان العثماني في المسألة المصرية الذي أصبح ينظر إلى ألمانيا كدولة صديقة ويفضل الاستثمارات الألمانية على غيرها من الدول الأوروبية الأخرى، أصبح يستشعر خطر التطورات التي أحدثها الاحتلال البريطاني لمصر، وبدأ يعيد النظر في حساباته السياسية ويبذل كل جهوده السياسية لمنعها.

تمثلت التطورات التي لاحظها في تخلي بريطانيا عن دفاعها عن إسطنبول لصالح الإمبراطورية النمساوية–المجرية، وفي التقارب بين روسيا وبريطانيا، مما قد يؤدي إلى تشكيل تحالف أنجلو–فرنسي–روسي. وكانت مواجهة هذين التطورين مهمة ألمانيا خلال مؤتمر لندن حول المسألة المصرية عام 1884م (Windelband, 1940, p. 506).

يتضح من خلال التحليل العلمي أن تأييد المستشار الألماني للاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م لم يكن نابعًا من مجرد رغبة في استرضاء الحكومة البريطانية أو السعي لتمتين العلاقات معها. بل يتضح أن هذا الموقف كان نتاجًا لاعتبارات استراتيجية أعمق، يمكن تلخيصها في عاملين رئيسيين:

1- تصاعد الطابع العدائي في العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا وكلٍّ من روسيا وفرنسا، وهو تطور كان قائمًا قبل الاحتلال البريطاني لمصر واستمر بعده، الأمر الذي دفع ألمانيا إلى البحث عن تحالفات دولية جديدة توازن هذه التهديدات المتنامية.

2- سعي ألمانيا إلى تحقيق مصالح اقتصادية واستعمارية خارج حدودها الأوروبية، إذ رأت في دعم بريطانيا في مصر فرصة لتعزيز حضورها الدولي وتوسيع نفوذها الاقتصادي في مناطق تُعد ذات أهمية استراتيجية.

ثالثا: تأثير تدهور العلاقات الألمانية-الفرنسية والروسية على موقف بسمارك من الأزمة المصرية (1882م)

يُوضح التتبّع الدقيق لمسار العلاقات الألمانية–الفرنسية–الروسية خلال أواخر القرن التاسع عشر أنّ هذا التدهور لم يكن وليد عامل واحد، بل نتاج تراكمات سياسية واقتصادية وقومية أفرزت بيئة من التوتر المتزايد، انعكست مباشرة على توجهات بسمارك وسياسته الخارجية، ولا سيما موقفه

من الأزمة المصرية عام 1882م.

ففي السياق الفرنسي، تُبرز الأحداث أنّ نخبة الاقتصاديين الذين اعتمد عليهم نابليون الثّالث (Napoleon III 1808–1873) قد أسّسوا نهجًا سياسيًا–اقتصاديًا هدفه تقوية فرنسا داخليًا وخارجيًا، من خلال تعزيز الحماية الجمركية ورفع القدرات الاقتصادية.(Zimmermann, 1901, p. 192)، الأمر الذي جعل من التعاون مع روسيا خيارًا استراتيجيًا لموازنة القوة الألمانية الصاعدة. وتعمّق هذا التوجه بفعل البُعد القومي الفرنسي المرتبط بالطموح لاستعادة إقليمي الألزاس واللورين اللذين فقدتهما فرنسا بعد حرب 1870–1871م؛ إذ مثّلت هذه الهزيمة جرحًا قوميًّا غائرًا دفع الساسة الفرنسيين إلى السعي لتطويق ألمانيا عبر تحالفات قوية، كان أبرزها التحالف مع روسيا، بهدف استعادة التوازن الإقليمي واسترجاع المكانة المفقودة.

إلى جانب ذلك، ساهم تردّي العلاقات الاقتصادية الألمانية–الروسية في دفع روسيا هي الأخرى نحو فرنسا(Wegner–Korfes, 1982, p. 55). فروسيا، التي كانت تتوقع دعمًا ألمانيًا في مؤتمر برلين عام 1878م، شعرت بأن بسمارك انحاز لبريطانيا، ما أدّى إلى توتر دبلوماسي بلغ ذروته برسالة الإنذار الروسي عام 1879م ونشر قوات روسية على الحدود الألمانية (GP, III, 14f, Nr. 446). وتعمّق التوتر لاحقًا بعد فرض ألمانيا سياسة الحماية الجمركية على المنتجات الزراعية الروسية (Gall, 1923, p. 592)، ثم حظر الائتمان الومباردي (Lombardverbot) عام 1887م (Hagenmüller, 2013, p. 115)، والذي أغلق سوق رؤوس الأموال الألمانية أمام السندات الروسية، مما دفع روسيا مباشرة نحو التمويل الفرنسي. وهنا بدأ التحالف المالي–السياسي بين باريس وسانت بطرسبرغ يتشكل بصورة منهجية (Ibbeken, 1928, p. 108–136).

اكتسب الترابط الفرنسي–الروسي بعدًا سياسيًا–عسكريًا واضحًا عندما شرعت فرنسا في بناء تحصينات بمدينة نانسي قرب الحدود الألمانية، وهي خطوة أثارت قلقًا بالغًا في برلين (Von Schultze–Gävernitz, 1899, p. 260). وقد عبّر السفير الفرنسي دو سانت فاللير DE SAINT VALLIER 1833–1886) في مراسلاته عن إدراكه لحساسية هذه الإجراءات لدى الألمان، ولا سيما إذا ما تناولتها الصحافة الألمانية بما قد يخلّف ارتدادات قومية واسعة. وجاء ذلك في ظل شعور ألماني متنامٍ بأن فرنسا تسعى، عبر تحالفها روسيا، إلى إعادة تشكيل ميزان القوى بما يخدم طموحاتها القومية (DDF, 1932, Nr. 60, p. 56). من جهته، وجد بسمارك نفسه أمام واقع جديد:

- ركود صناعي ألماني متنامٍ، خاصة صناعة الصلب، بسبب الحواجز التجارية الروسية والفرنسية والأمريكية (Zimmermann, 1901, p. 68).
- اصطفاف فرنسي–روسي يأخذ منحى استراتيجيًا مباشرًا.
- وتهديد عسكري محتمل من الشرق، عقب تغير الموقف الروسي.

هذه التطورات دفعت بسمارك إلى توظيف المسألة المصرية كورقة استراتيجية لإقناع بريطانيا بقبول شراكة أوثق مع ألمانيا، بعد أن فشلت محاولاته في عام 1879م في بناء تحالف رسمي معها. لقد رأى بسمارك أنّ دعم الموقف البريطاني في مصر قد يمنح ألمانيا موقعًا أفضل لإقامة تحالف يحدّ من عزلة الرايخ أمام التفاهم الروسي–الفرنسي (Becker, 1925, p. 269).

وفي مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر، ومع استمرار تدهور العلاقات الألمانية–الروسية، بدأ يُنظر في برلين إلى روسيا بوصفها عدوًا شرقيًا. وقد ظهر هذا التحول في مراسلات السفير الألماني في لندن، غراف مونستر (Graf Münster)، الذي رأى ضرورة حصول ألمانيا على امتيازات استراتيجية—مثل جزيرة هيلجولاند—مقابل دعمها لبريطانيا في المسألة المصرية بغية تعزيز الدفاعات البحرية الألمانية لمواجهة خطر روسي محتمل (GP, IV, Nr. 739, p. 53).

مع تعاظم الارتباطين الاقتصادي والسياسي بين روسيا وفرنسا، اكتسبت المسألة المصرية وزنًا متزايدًا في سياسة بسمارك الخارجية، ليس بوصفها مسألة تخص الشرق الأوسط فحسب، وإنما كأداة فعّالة للمناورة داخل منظومة التحالفات الأوروبية. فقد سعى بسمارك إلى تحرير السياسة الخارجية الألمانية من مأزق العزلة عبر توظيف الأزمة المصرية بما يخدم الأمن الاستراتيجي للرايخ ضمن شبكة من التحالفات الدولية التي تتيح لألمانيا دور الشريك الفاعل، حتى وإن تطلّب ذلك التخلّي عن بعض عناصر الهيكل الأمني التقليدي (Gall, 1993, p. 619).

في هذا الإطار، عمل بسمارك من خلال تدخّلاته في السياسة الدولية—ومن أبرزها موقفه في مؤتمر لندن لمصر عام 1884 على دعم الموقف البريطاني في مواجهة المحور الروسي–الفرنسي. كما سمح بتوسّع النفوذ الاقتصادي الألماني داخل الدولة العثمانية بهدف إعاقة التقارب الفرنسي–الروسي، خاصة بعد أن بات اهتمام بريطانيا موجّهًا إلى قناة السويس. وقد استخدم بسمارك هذا النفوذ الاقتصادي أيضًا للضغط على فرنسا داخل الدولة العثمانية، في محاولة لمواجهة الحرب الاقتصادية الفرنسية القائمة على سياسة الحماية الجمركية الموجّهة ضد ألمانيا.

بالإضافة إلى ذلك، سعى بسمارك إلى الحصول على جزيرة هيلجولاند لتعزيز القدرات الدفاعية الألمانية في بحر الشمال، نظرًا لأهميتها الاستراتيجية في حال اندلاع حرب محتملة ضد روسيا وفرنسا معًا. وهكذا أصبح التعامل مع المسألة المصرية بالنسبة لبسمارك جزءًا من استراتيجية كبرى تستهدف إعادة تشكيل ميزان القوى الأوروبي بما يخدم مصالح ألمانيا السياسية والاقتصادية والأمنية.

رابعًا: دور العامل الاقتصادي في سياسة بسمارك تجاه الأزمة المصرية وتأثيره على العلاقات الألمانية-البريطانية

مع بداية ترجمة التحولات الاقتصادية بين روسيا وفرنسا إلى مواقف سياسية وعسكرية تتجه نحو تحالف معادٍ لألمانيا على مختلف المستويات، وفي ظل تنامي التأزم الاقتصادي داخل ألمانيا—الذي دفعها إلى الاستثمار المتزايد في الدولة العثمانية والسعي لبناء مستعمرات خارجية— أدرك بسمارك أن بريطانيا تمثل الحليف الأنسب لإخراج السياسة الألمانية من مأزقها المتصاعد. ومنسجمًا مع هذه الرؤية السياسية والاقتصادية، حرص بسمارك على تبني مواقف لا تتعارض مع المصالح البريطانية في مختلف قضايا "المسألة الشرقية"، بما في ذلك المسألة المصرية.

على الرغم من الجهود التي بذلها بسمارك لطمأنة بريطانيا بشأن تداعيات توحيد ألمانيا، ظلّت الحكومة البريطانية متوجِّسة من تنامي القوة العسكرية والاقتصادية الألمانية. وقد كشفت المراسلات المتبادلة بين برلين والسفارة الألمانية في لندن حول المسألة المصرية عن وعي البريطانيين بتصاعد النفوذ الألماني داخل الدولة العثمانية، مقابل تراجع نفوذهم لدى السلطان لصالح الألمان. وقد أشار القائم بأعمال وزارة الخارجية، السفير غراف فون هاتسفيلت (Graf von Hatzfeldt 1831–1901)، في خطابه إلى السفير غراف مونستر (Graf Münster) في لندن بتاريخ 26 كانون الأول/ديسمبر 1881م، إلى أنّ صحيفة ديلي تلغراف الصادرة في إسطنبول قد لفتت إلى امتعاض الساسة البريطانيين من تنامي تأثير الألمان لدى السلطات العثمانية (GP, IV, Nr. 723, p. 25) .

هذا التخوف البريطاني تعزز لاحقًا بسبب موقف بسمارك المؤيد للاحتلال البريطاني لمصر وتظاهره بعدم وجود أي مصلحة ألمانية، لا في مصر ولا في الدولة العثمانية عمومًا، وإخفائه—في بداية الأزمة—مقدار الاستثمارات الألمانية في مصر قبل أن يطالب بها لاحقًا. كما سعى بسمارك

إلى جني مكاسب ملموسة مقابل دعمه للاحتلال البريطاني في المحافل الدولية التي ناقشت مسألة الانسحاب، مثل مؤتمر لندن لمصر في أيار 1884م. وقد أثار هذا السلوك استياء السفير الفرنسي في برلين، دي كورسيل (De Courcel 1835–1919)، الذي ذكر في خطابه إلى وزير الخارجية جول فيري (À M. Jules Ferry 1832–1893) بتاريخ 15 أيلول 1884م أنّ بسمارك كان له دور في إفشال المؤتمر لتحقيق مكاسب سياسية شخصية (DDF, 1929, Nr. 399, p. 410).

إلى جانب ذلك، شكّل التزام ألمانيا بمبدأ "الضمان الجماعي للقروض المصرية" عام 1885م محطة محورية في سياستها تجاه الشأن المصري. فقد جاء هذا القرار بعد الطلب الرسمي للحكومة الألمانية من نظيرتها الفرنسية المشاركة في لجنة الدين، وهو ما مثّل دخول ألمانيا إلى دائرة الشؤون المصرية من منظور جديد تماماً (DDF, 1929, Nr. 518, p. 541).

وفي هذه المرحلة، شهدت السياسة الألمانية تجاه المسألة المصرية تحولات واضحة؛ إذ حاولت الموازنة بين إثارة آمال بريطانيا بالحصول على دعم ألماني في مواجهة المطالب الأوروبية، وبين الحدّ من تطلعات فرنسا وإبعادها عن بريطانيا. وقد تجلى هذا التوجه في المقال الذي نشرته صحيفة *"نورد دويتشه ألغيماينه تسايتونغ"* (Norddeutsche Allgemeine Zeitung: NAZ) في 8 كانون الثاني 1885م، والذي شدد على ضرورة دفاع بريطانيا عن المصالح الألمانية، مشيرًا إلى أن أي تنازلات ألمانية يجب أن تقابل بتحالف دفاعي وهجومي يضمن أمن ألمانيا,NAZ, 8/1/1885). Nr. 12, p. 1) وقد وصف السفير الفرنسي دي كورسيل (De Courcel) المقيم في برلين هذه السياسة بأنها "لعبة مزدوجة" يمارسها بسمارك(DDF, 1929, Nr. 518, p. 541) .

تثير الدوافع الكامنة وراء قرار بسمارك بالسماح لبريطانيا باحتلال مصر عام 1882، واستغلاله هذا الموقف لبناء علاقات تقارب مع لندن، تساؤلات حول أهدافه الحقيقية التي شهدت تحولات واضحة تبعًا لمتطلبات السياسة الألمانية خلال مراحل مختلفة. فبينما حاول بسمارك في بداية الأزمة توظيف دعمه للمصالح البريطانية في المسألة المصرية لخدمة أهداف سياسية وأمنية تتعلق بمواجهة التقارب الروسي–الفرنسي، فإنّ هذا التوجه أخذ بعدًا جديدًا مع تنامي التنافس الألماني في الأسواق الخارجية، وتوسّع الاستثمارات الألمانية، وارتباط مسار السياسة الخارجية بالرغبة في فتح مجالات جديدة لرأس المال الألماني داخل الدولة العثمانية ومحيطها. ومن هنا تطور موقف بسمارك ليخدم التوجه الألماني نحو الاستثمار في الولايات العثمانية وتبني سياسة استعمارية

خارجية، رغم إعلانه المتكرر رفض الانخراط في المشاريع الاستعمارية.

وتوضح هذه الدراسة أنّ بريطانيا استغلّت بمهارة موقف بسمارك الداعم لها في المسألة المصرية ومساعيه لعقد معاهدة تحالف معها، فسمحت بقدر من النفوذ الألماني السياسي والاقتصادي في إسطنبول بما يخدم مصالحها. غير أنّ هذا الانفتاح لم يكن بلا مقابل؛ إذ سعت بريطانيا من خلاله إلى حصر النفوذ الاقتصادي الألماني في المجال العثماني وإبعاده عن مناطق أخرى تمثل مصالح بريطانية مباشرة. كما هدفت إلى تحويل عبء الدفاع عن مضائق البحر الأسود في مواجهة روسيا إلى مسؤولية ألمانيا والنمسا، بعد أن حولت اهتمامها الاستراتيجي إلى مصر عقب احتلالها عام 1882م. وبهذا، أصبح دعم بسمارك للاحتلال البريطاني لمصر جزءًا من تفاعل سياسي–اقتصادي معقد، يتداخل فيه الهواجس الأوروبية مع الطموحات الألمانية المتنامية للتوسع الاستثماري الخارجي.

في سياق مرحلة الإمبريالية الاستعمارية، واجه بسمارك تحديات اقتصادية خارجية ناجمة عن التقارب الفرنسي–الروسي، إلى جانب التطور الصناعي المتسارع في ألمانيا وما رافقه من فائض في الإنتاج دفع باتجاه البحث عن مشاريع استعمارية. ولتفادي الدخول في منافسة حادة مع بريطانيا مستقبلاً، سعى بسمارك إلى الحصول على اعترافها بالمستعمرات الألمانية في أفريقيا، ولا سيما في أنغرا بيكوينيا (Angra Pequena) وجزائر فيجي وساموا (DDF, 1929, Nr. 410, p. 429). إلا أنّ تحفظ بريطانيا وترددها في إبداء موقف واضح أثار استياءه، فحاول استخدام المسألة المصرية كأداة للضغط، حيث أوعز إلى سفيره في لندن، غراف مونستر، بتاريخ 1 حزيران/يونيو 1884م، بإثارة قضية ملكية جزيرة هيلجولاند كمكافأة على دعمه للموقف البريطاني في مصر. غير أنّه سحب هذا الطلب لاحقًا خشية تعزيز الشكوك البريطانية.

في هذا الإطار، طالب بسمارك الحكومة البريطانية بالاعتراف بالحقوق الألمانية في المستعمرات، مذكّرًا بموقفه المؤيد لها في المسألة المصرية، وملوّحًا بإمكانية تغييره إذا لم تُراعِ بريطانيا تنامي الشعور القومي الألماني الذي بدأ يبرز في الصحافة (GP, IV, Nr. 743, p. 59–62). وقد جاء ذلك ضمن مسعى بسمارك لبلورة سياسة تحالفية مع بريطانيا تتوافق مع رؤيته لإقامة إمبراطورية ألمانية ذات بنية أمنية واقتصادية مستقلة. وهنا برز دور الصحافة والرأي العام الأوروبي بوصفهما عنصرًا مؤثرًا في توجيه مواقف الحكومات من مسألة احتلال مصر.

على الرغم من الحذر الشديد الذي تحلى به بسمارك في تعامله مع الحكومة البريطانية،

وتقديمه الدعم السياسي لها في المسألة المصرية لكسب ثقتها، إلا أنه أغفل حقيقة أن بريطانيا لم تكن تميل إلى التحالف مع أي من الدول الأوروبية، وأنها لم تكن راغبة في التخلي عن علاقاتها مع فرنسا، رغم موقف الأخيرة المنافس في القضية المصرية. وقد أشار إلى ذلك وزير الخارجية البريطاني لورد غرانفيل، كما أبلغ السكرتير الأول في السفارة بلندن، غراف هيربرت فون بسمارك، في رسالة خاصة لوالده بسمارك بتاريخ 1883/1/14م (GP, IV, Nr. 735, p. 47f).

أبدت الحكومة البريطانية، بعد نقل ثقل اهتمامها من إسطنبول إلى القاهرة، ترحيبًا واضحًا بموقف بسمارك الداعم لها في المسألة المصرية، مؤكدة أهمية تنامي العلاقات الألمانية–العثمانية في خدمة التوازنات الأوروبية العامة. وفي هذا السياق، دعمت لندن المشاريع الألمانية في الجزء الأوروبي من الدولة العثمانية، ورحبت بتزايد الاستثمارات الألمانية وتعاظم علاقات المستثمرين الألمان مع السلطان العثماني. غير أنّ هذا الترحيب لم يكن مطلقًا، إذ اتسم الموقف البريطاني تجاه التوجه الاستعماري الألماني في مناطق أخرى، مثل غرب أفريقيا، بالتحفظ والتردد، بل وبقدر من المعارضة، خشية أن يؤدي ذلك إلى نشوء مستعمرات ألمانية منافسة للمصالح البريطانية القائمة هناك (GP, IV, Nr. 746, p. 69f).

تدل المعطيات على أنّ هذا الموقف البريطاني لم يكن موجّهًا لرفض التوسع الألماني من حيث المبدأ، بقدر ما كان يهدف إلى توجيه النشاط الاقتصادي والاستثماري الألماني نحو المجال العثماني، وحصر نفوذه في تلك المنطقة. فمن شأن هذا التوجّه أن يُسهم في خلق حالة من التباين، وربما التوتر، بين برلين—التي ستغدو معنية بالحفاظ على كيان الدولة العثمانية دفاعًا عن مصالحها الاقتصادية—وبطرسبورغ، التي كانت تطمح إلى القضاء على الدولة العثمانية والسيطرة على مضائق البحر الأسود. وبهذا الأسلوب، تكون بريطانيا قد سعت إلى نقل عبء الدفاع عن المضائق في مواجهة التوسع الروسي من كاهلها إلى عاتق قوى أوروبا الوسطى، ولا سيما ألمانيا والنمسا، بدلًا من تحمّله منفردة.

عبر المبعوث البلجيكي جولز غريندل (Jules Greindl 1835–1917) عن هذه السياسة في 14 أكتوبر 1905، مشيرًا إلى أن إنجلترا لم تعد تبدي اهتمامًا حقيقيًا بمصير الدولة العثمانية، رغم أن الحفاظ عليها كان لفترة طويلة مبدأ ثابتًا في سياستها. كما أوضح أن إنجلترا تبدو مستعدة لمنح روسيا حرية التحرك في آسيا الصغرى، في محاولة لإثارة الخلاف بينها وبين ألمانيا، وذلك انطلاقًا من أن

عزل ألمانيا يشكل المحور الأساسي للسياسة الإنجليزية (Valentin, 1921, p. 75).

هذه السياسة التي انتهجتها حكومة لندن كمكافئة للموقف الألماني في المسألة المصرية تشير من ناحية الى براعة دبلوماسية عالية نفذتها الحكومة البريطانية بمهارة فائقة. إذ أنها استخدمت أسلوب بسمارك في خلق بؤرة نزاع حول المسالة الشرقية، ولكن ضد الإمبراطورية الألمانية، واستطاعت إبعاد أنظار الدول الأوروبية عن التدخل في الشؤون المصرية. ومن ناحية أخرى تشير الى فشل سياسة بسمارك المصرية التي أراد من خلالها ابتزاز الحكومة البريطانية ودفعها للتحالف مع ألمانيا لتحقيق هيكل أمني واقتصادي مستقل، إذ أبلغ رئيس الوزراء البريطاني ساليسبوري (Salisbury 1830–1903) غراف هربرت فون بسمارك (Graf Herbert von Bismarck) في 22 آذار 1889م بشأن عرض التحالف: "أنهم يرغبون في ترك الأمر مفتوحًا في الوقت الراهن، دون إبداء رأي قاطع: للأسف، هذا كل ما يمكنني قوله الآن" (GP, IV, Nr. 945, p. 405).

الخاتمة

يُوضح التحليل المتعمّق لموقف المستشار الألماني أوتو فون بسمارك من الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م أنّ المسألة المصرية لم تكن بالنسبة لألمانيا قضية شرق أوسطية معزولة، بل شكلت جزءًا من منظومة توازنات دولية أعاد بسمارك توظيفها بمهارة لتحقيق أهداف استراتيجية تتجاوز حدود مصر ذاتها. فقد كشفت الدراسة أنّ بسمارك تعامل مع الأزمة المصرية، منذ نشوء ثورة عرابي وحتى ترسيخ الاحتلال البريطاني، بوصفها فرصة لتعزيز موقع الرايخ الألماني داخل النظام الأوروبي الذي كان يعيش تحولات حادة جراء التقارب الفرنسي–الروسي وتراجع النفوذ العثماني وتنامي المنافسة الإمبريالية العالمية.

لقد أثبتت الدراسة أنّ دعم بسمارك لبريطانيا في احتلال مصر لم يكن نابعًا من قناعة بأهمية الوجود البريطاني في وادي النيل، بل من حسابات دقيقة تتعلق بضرورة إجهاض أي محور سياسي قد تتشكل من خلاله شراكة فرنسية–بريطانية، ومن حرصه على استمالة بريطانيا نحو تحالف أوروبي يميل لكفة ألمانيا. كما بيّن التحليل أنّ بسمارك، الذي اشتهر بتجنّب المغامرات الاستعمارية المباشرة، استخدم في الوقت ذاته أدوات النفوذ الاقتصادي في الدولة العثمانية والضغط السياسي في المؤتمرات الدولية، مثل مؤتمر لندن 1884، لإعادة هندسة التوازن داخل أوروبا بما يضمن حماية الرايخ من

خطر التطويق السياسي والاقتصادي.

وفي ضوء تدهور العلاقات الألمانية مع روسيا وفرنسا، اتخذت الأزمة المصرية وظيفة إضافية في حسابات بسمارك، إذ وظّفها لصدّ النفوذ الروسي المتنامي بعد الحرب العثمانية–الروسية، ولإرباك السياسة الفرنسية التي كانت تسعى لاستعادة مكانتها بعد هزيمة 1871. ومن خلال ذلك، يتضح أنّ بسمارك اعتمد سياسة مزدوجة: دعم تكتيكي لبريطانيا في مصر، يقابله ضغط غير مباشر على فرنسا وروسيا في الدولة العثمانية، وهو ما شكّل نواة التحركات الألمانية اللاحقة في المجال الشرق متوسطي.

كما أكدت الدراسة أنّ العامل الاقتصادي لم يكن ثانويًا في سياسة بسمارك، بل لعب دورًا محوريًا في إعادة صياغة علاقات ألمانيا الدولية؛ إذ دعا التوسع الصناعي الألماني السريع إلى البحث عن أسواق جديدة ومجالات للاستثمار، وهو ما جعل الدولة العثمانية وامتداداتها الإقليمية هدفًا محتملًا للنفوذ الألماني. وقد استغلت بريطانيا هذا التوجه ببراعة، فسمحت بتعاظم النفوذ الاقتصادي الألماني في إسطنبول مع إبقاء المجال الاستعماري الأفريقي محصورًا تحت رقابتها، وبذلك تمكّنت من تحقيق مكاسب استراتيجية مزدوجة: احتواء ألمانيا في المجال العثماني، ونقل عبء مواجهة روسيا في المضائق إلى ألمانيا والنمسا.

لقد أظهرت النتائج النهائية أيضًا أنّ بسمارك، رغم حنكته السياسية وقدرته على قراءة التحولات الأوروبية، لم ينجح في تحقيق هدفه الأبرز: استمالة بريطانيا إلى تحالف دائم ومستقر مع الرايخ. بل على العكس، كشفت الوثائق الدبلوماسية أنّ لندن كانت أكثر حذرًا من الدخول في أي التزام رسمي مع ألمانيا، واستفادت من سياسة بسمارك من دون أن تقدّم مقابلاً سياسيًا أو استراتيجيًا حقيقيًا. وبذلك يتضح أنّ سياسة بسمارك تجاه المسألة المصرية، رغم دقتها، قد واجهت حدودًا موضوعية فرضتها طبيعة السياسة البريطانية القائمة على العزلة وعدم الارتباط.

وبناءً على ما تقدّم، يمكن القول إنّ المسألة المصرية شكّلت اختبارًا مهمًا للسياسة الخارجية الألمانية في عهد بسمارك، ونافذة لتقييم قدرة الرايخ على التحرك السياسي ضمن بيئة أوروبية معقدة. وقد بيّنت الدراسة أنّ بسمارك استطاع تحويل الأزمة إلى مكسب سياسي مرحلي، ولكنه أخفق في ترجمة هذا المكسب إلى تحالف استراتيجي طويل المدى مع بريطانيا، الأمر الذي ترك ألمانيا، بعد سنوات قليلة فقط من خروجه من السلطة، أمام تحديات كبرى ساهمت في تعميق العزلة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

1- أثبتت الدراسة أن بسمارك تعامل مع المسألة المصرية باعتبارها أداة في بنية التوازن الأوروبي، وليس كقضية محلية، وذلك بهدف منع التقارب الفرنسي–الروسي الذي كان يهدد موقع الرايخ الألماني داخل النظام الدولي.

2- ظهر العامل الاقتصادي بوصفه أحد المحددات الأساسية لسياسة بسمارك الخارجية، إذ قاد النمو الصناعي الألماني السريع إلى البحث عن أسواق جديدة ومجالات للاستثمار داخل الدولة العثمانية، مما منح الأزمة المصرية بعدًا اقتصاديًا واضحًا في السياسة الألمانية.

3- اتبعت بريطانيا سياسة انتقائية تجاه النفوذ الألماني؛ فسمحت بدور اقتصادي محدود لألمانيا داخل الدولة العثمانية، لكنها تحفظت توسعه في غرب أفريقيا خشية ظهور منافس استعماري جديد.

4- سعت بريطانيا، من خلال تشجيعها للدور الاقتصادي الألماني داخل المجال العثماني، إلى إيجاد نقاط احتكاك بين ألمانيا وكلٍّ من روسيا وفرنسا، بما حمّل ألمانيا تبعات استراتيجية متزايدة في تلك المنطقة. وقد أسهم هذا التوجّه في إعادة تشكيل موازين القوى الأوروبية بصورة لم تكن في صالح الرايخ الألماني.

5- ساهمت المسألة المصرية في تحريك التحول التدريجي في السياسة الخارجية الألمانية نحو الاهتمام بالمجال العثماني والشرق المتوسط، وهو ما مهد لاحقًا للسياسات الألمانية اللاحقة في عهد القيصر فيلهلم الثاني.

6- كشفت تطورات الأزمة محدودية سياسة بسمارك في استمالة بريطانيا، إذ ظلّت لندن متمسكة بسياسة عدم الارتباط، مما أدى إلى فشل مساعي بسمارك لبناء تحالف ألماني–بريطاني، وهو ما أسهم لاحقًا في عزلة ألمانيا قبيل الحرب العالمية الأولى.

ثانيًا: التوصيات

1. ضرورة تعزيز الدراسات حول البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الألمانية، وتحليل دور الاستثمارات والشركات الألمانية في بلورة مواقف بسمارك تجاه الدولة العثمانية والمشرق.
2. إجراء مقارنة بين سياسة بسمارك وسياسات ألمانيا في عهد القيصر فيلهلم الثاني، لتبيان التحول من الحذر الدبلوماسي إلى التدخل المباشر في شؤون الدولة العثمانية والشرق الأوسط.
3. الحاجة إلى دراسات أعمق حول التنافس الألماني–الفرنسي داخل الدولة العثمانية، خاصة فيما

يتعلق بلجنة الدين المصري ومشروعات السكك الحديدية، باعتبارها مجالات تقاطع مهمة بين السياسة والاقتصاد.

4. إجراء بحوث إضافية حول العلاقة بين الأزمات الإقليمية وصعود الإمبرياليات الأوروبية، وكيف استخدمت القوى الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا هذه الأزمات لإعادة التوزيع الجغرافي للنفوذ.

SOURCES AND REFERENCES

SOURCES

- Becker, O. (1925). *Das französisch-russische Bündnis: Bismarck und die einkreisung Deutschlands* (Vol. 2). C. Heymann.
- Delbrück, H. (1915). *Bismarcks erbe*. Ullstein & Company.
- *Documents Diplomatiques Français, 1871–1914. Série 1 (1871–1900), tome IV., 13 Mai, 1881–20 Février, 1883*. [Ministère des Affaires Étrangères, Commission de Publication des Documents relatifs aux Origines de la Guerre de 1914]. (Paris: Imprimerie Nationale, 1932).
- Ibbeken, R. (1928). *Das außenpolitische Problem Staat und Wirtschaft in der deutschen Reichspolitik 1880-1914: Untersuchungen über: Kolonialpolitik, Internat. Finanzpolitik, Handelsverträge u. die Bagdadbahn*. Schleswig.
- Lepsius, J., Mendelssohn-Bartholdy, A., & Thimme, F. (1922). *Die Grosse Politik der europäischen Kabinette, 1871-1914: Sammlung der diplomatischen Akten des Auswärtigen Amtes, im Auftrage des Auswärtigen Amtes* [GP]. 40 Vol. (Vol. 3, 4, 5), Deutsche Verlagsgesellschaft für Politik und Geschichte, Berlin.
- Meyer, H. J. (Hgg.). (1907). *Meyers Großes Konversations-Lexikon*. 6. Auflage. Band 16, P. 205. Bibliographisches Institut, Leipzig/Wien.
- Rachfahl, F. (1922). *Bismarcks englische Bündnispolitik* (Vol. 1). Druck von CA Wagner Buchdruckerei A.-G..
- Valentin, V. (1921). *Deutschlands Außenpolitik von Bismarcks Abgang bis zum Ende des Weltkrieges*. Deutsche Verlagsgesellschaft für Politik und Geschichte mbh.

- Von Schultze-Gävernitz, G. (1899). *Volkswirtschaftliche Studien aus Rußland*. Duncker & Humblot, Leipzig.
- Zimmermann, A. (1901). *Die Handelspolitik des Deutschen Reichs vom Frankfurter Frieden bis zur Gegenwart*, Berlin.
- *Documents diplomatiques français, 1871-1914. 1e série, 1871-1900, T. 5, 23 février 1883-9 avril 1885*. [Ministère des affaires étrangères. Commission de publication des documents relatifs aux origines de la guerre de 1914]. (Paris: Imprimerie Nationale, 1929-1959).
- Bismarck, O. v. (1888, 6. Februar). *Stenographische Berichte über die Verhandlungen des Deutschen Reichstages, VII. Legislaturperiode, IV. Session 1887/1888, 1.Band*.

REFERENCES:

- Gall, L. (1993). *Bismarck: der weiße Revolutionär*. Neuaufl. Frankfurt, Berlin.
- Geiss, I. (Hg.) (1978). *Der Berliner Kongreß 1878. Protokolle und Materialien*, Boppard am Rhein.
- Hagenmüller, K. F. (2013). *Bankbetrieb und Bankpolitik* (Vol. 11). Springer-Verlag.
- Hildebrand, K. (2008). *Deutsche Aussenpolitik 1871–1918. Enzyklopädie deutscher Geschichte*, Bd. 2, München.
- Lowe ،C.J. (1967). *The Reluctant Imperialists: British Foreign Policy 1878-1902 Part 1*. Oxon, New York City: Routledge. P. 52–53.
- Wegner-Korfes, S. (1982). Zur Geschichte des Bismarckschen Lombardverbots für russische Wertpapiere (1887 bis 1894). *Jahrbuch für Wirtschaftsgeschichte / Economic History Yearbook*, *23*(3), 55-78. [https://doi.org/10.1524/jbwg.1982.23.3.55].
- Windelband, W. (1940). *Bismarck und die europäischen Großmächte 1879-1885*. Auf Grund unveröffentlichter Akten. 2 Aufl. Essener Verlagsanstalt.

Newspapers:

- Norddeutsche Allgemeine Zeitung *(NAZ) erschien von 1878-1918 in Berlin.*